البلد

لإدارة عامة عربية قائمة على الجدارة وتكافؤ الفرص والتنوّع

صدى البلد

التأمت في باريس الجمعية العمومية لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (غيفت-مينا)، التي يتولى لبنان أمانة سرّها التنفيذية ممثلاً بمعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وأعلن المجتمعون، وجلّهم من المعاهد العاملة في الوطن العربي والضفة الشمالية من المتوسط في بيانهم الختامي، التزامهم العمل لـ"تحديث مؤسسات الدولة وتنمية مواردها البشرية"، مؤكدين عزمهم على "المساهمة في الجهود الرامية إلى تطوير إدارة حكومية قائمة على مبدأ الجدارة وتكافؤ الفرص والتنوّع" في المنطقة العربية، في ظل التحديات التي تهدد مستقبل الدول ومفهوم الحكم والحوكمة في المنطقة.

دراسة تقييمية

وشارك رؤساء المراكز الأعضاء ومديروها، إضافة إلى ممثلي الجهات الإقليميّة والدوليّة الشريكة، في الاجتماع الذي عُقد بحضور ممثلين عن المديرية العامة لشؤون الادارة والخدمة المدنية في فرنسا، وشركاء فرنسيين آخرين اضافة الى ممثلين عن المعهد العربي للتخطيط في الكويت والمنظمة العربية للتنمية الادارية arado التابعة لجامعة الدول العربية.

وعُرِض اجتماع الجمعيّة العمومية لإنجازات الشبكة منذ تأسيسها قبل عشرة أعوام، ثم شرح عدد من الخبراء الدوليين خلاصات الدراسة التقييمية للشبكة التي كانوا مكلّفين إجراءها، وجرى نقاش معمق حول مستقبل الشبكة وآفاق تعزيزها وتكيّفها مع المعطيات الإقليميّة الجديدة.

جانبٌ من المتحدثين في الجمعية العمومية في باريس — الوكالة الوطنية

تحديث الدولة

وأكّد المجتمعون في البيان الختامي الذي سمي "اعلان باريس" أن الأهداف التي تجمع مؤسساتهم تتمثل في "تعزيز الحوكمة والتنمية المؤسسيّة وتحديث الدولة وتجديد روح الخدمة المدنية"، مشددين على أهمية دور هذه المؤسسات "في تحديث القطاع العام وفي تطوير الثروة البشرية وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030"، واعتبروا أن الشبكة "أداة أساسية" لتحقيق أهداف مؤسساتهم ولتبادل الخبرات في مابينها "ولتسهيل بناء الشراكات بين بلدان الجنوب ومع الشركاء والمنظمات الإقليمية والدولية".

وتعهد المجتمعون "الحفاظ على إنجازات الشبكة لغاية اليوم، من منشورات ومعارف ومعلومات واتفاقيات ومبادرات وغيرها، وضرورة استثمار هذا الجهد بأفضل طريقة ممكنة"، مثمنين "الجهود المبذولة" من قبل الأمانة العامة للشبكة التي يتولاها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في لبنان، وأيدوا تطلّعهم "إلى وضع إطار قانوني للشبكة وتأمين المبادرات التي تضمن استمراريتها في إطار تنظيمي يتسم بالحداثة والمرونة والانفتاح".

تنمية الموارد الجشرية

كذلك التزم المجتمعون تفعيل مواقع المؤسسات الأعضاء "كبيوت علم وخبرة في القطاع العلم"، و"إعطاء الأولويّة لتحديث مؤسسات الدولة وتنمية مواردها البشرية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ويتماشى مع التحوّلات الرقمية"، وأعلنوا عزمهم على "تعزيز دور الشبكة في مجالات المشورة والمساندة التقنية في القطاع العام لا سيّما في ما يتعلّق بتوفير الخبراء والمناهج التدريبية والتجارب الجيّدة" وكذلك "المساهمة في الجهود الرامية إلى تطوير إدارة حكومية قائمة على مبدأ الجدارة وتكافؤ الفرص والتنوّع"، آملين في "توثيق وتعميم التجارب الجيدة من التعاون بين المؤسسات الأعضاء والشركاء"، وتوجّهوا "الشركاء الاقليميين الدوليين والمنظمات الدولية والجهات المانحة إلى الاستمرار في التعاون مع الشبكة لتحقيق أهدافها".

تقرير الخبراء

وقرر المجتمعون تأليف فريق عمل مصغّر من اعضاء الشبكة كُلِف وضع خطة عمل للمرحلة المقبلة في مهلة لا تتعدى خمسة اشهر، تكون مبنية على خلاصات تقرير الخبراء وتقارير الامانة العامة، على ان تتضمن هذه الخطة تصورا للاطار القانوني والتنظيمي للشبكة

> «تعزيز الحوكمة والتنمية المؤسسيّة وتحديث الدولة وتجديد روح الخدمة المدنية»

واولويات عملها وكذلك علاقاتها مع المبادرات الاخرى في المنطقة والوسائل الآيلة إلى تعزيز وتنويع مصادر تمويلها، وتُعرض خطة العمل على الجمعية العمومية الاستثنائية لمناقشتها والمصادقة عليها قبل نهاية شهر حزيران 2017.

إشارة إلى أن شبكة "غيفت-مينا" هي عبارة عن منتدى غير رسمي تجتمع في إطاره مراكز الإدارة العامة ومعاهدها المتخصصة في تدريب الموظفين الحكوميين والمسؤولين عن إدارة الموارد البشريّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتضمّ الشبكة بعد عشر سنوات على إطلاقها 63 عضواً من المراكز التدريبية المتخصّصة العاملة في 20 دولة عربيةً.

الشرق
مستمرة في الصدور منذ ١٩٢٤
El Sharq Online
الإلكترونية
العدد

«غيفت-مينا» تجتمع في باريس بمشاركة معهد فليحان: التزام العمل لتحديث مؤسسات الدولة وتنمية مواردها البشرية

التأمت في باريس أول أمس الأربعاء الجمعية العمومية لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (غيفت-مينا)، التي يتولى لبنان أمانة سرّها التنفيذية ممثلاً بمعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. وأعلن المجتمعون، وجلّهم من المعاهد العاملة في الوطن العربي والضفة الشمالية من المتوسط في بيانهم الختامي، التزامهم العمل لـ«تحديث مؤسسات الدولة وتنمية مواردها البشرية».

وشارك رؤساء المراكز الأعضاء ومديروها، إضافة إلى ممثلي الجهات الإقليميّة والدوليّة الشريكة، في الاجتماع الذي عُقِدَ بحضور ممثلين عن المديرية العامة لشؤون الادارة والخدمة المدنية في فرنسا، وشركاء فرنسيين آخرين اضافة الى ممثلين عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت والمنظمة العربية للتنمية الادارية arado التابعة لجامعة الدول العربية.

وأكّد المجتمعون في البيان الختامي الذي سمي «اعلان باريس» أن الأهداف التي تجمع مؤسساتهم تتمثل في «تعزيز الحوكمة والتنمية المؤسسيّة وتحديث الدولة وتجديد روح الخدمة المدنية»، مشددين على أهمية دور هذه المؤسسات «في تحديث القطاع العام وفي تطوير الثروة البشرية وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠».

كذلك التزم المجتمعون تفعيل مواقع المؤسسات الأعضاء «كبيوت علم وخبرة في القطاع العام»، و«إعطاء الأولويّة لتحديث مؤسسات الدولة وتنمية مواردها البشرية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ويتماشى مع التحوّلات الرقمية». وأعلنوا عزمهم على «تعزيز دور الشبكة في مجالات المشورة والمساندة التقنية في القطاع العام لاسيّما في ما يتعلّق بتوفير الخبراء والمناهج التدريبية والتجارب الجيّدة» وكذلك «المساهمة في الجهود الرامية إلى تطوير إدارة حكومية قائمة على مبدأ الجدارة وتكافؤ الفرص والتنوّع»، آملين في «توثيق وتعميم التجارب الجيدة من التعاون بين المؤسسات الأعضاء والشركاء».

وقرر المجتمعون تاليف فريق عمل مصغر من اعضاء الشبكة كُلِف وضع خطة عمل للمرحلة المقبلة في مهلة لا تتعدى خمسة اشهر، تكون مبنية على خلاصات تقرير الخبراء وتقارير الامانة العامة، على ان تتضمن هذه الخطة تصورا للاطار القانوني والتنظيمي للشبكة واولويات عملها وكذلك علاقاتها مع المبادرات الاخرى في المنطقة والوسائل الايلة إلى تعزيز وتنويع مصادر تمويلها. وتُعرض خطة العمل على الجمعية العمومية الاستثنائية لمناقشتها والمصادقة عليها قبل نهاية شهر حزيران ٢٠١٧.

غيفت مينا أصدرت إعلان باريس: لإدارة عامة عربية قائمة على الجدارة وتكافؤ الفرص والتنوع

الخميس ١٣ تشرين الأول ٢٠١٦ الساعة ١٢:٠٩

وطنية - التأمت في باريس "الجمعية العمومية لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (غيفت - مينا)"،التي يتولى لبنان أمانة سرها التنفيذية ممثلا بمعهد "باسل فليحان المالي والاقتصادي."

وأعلن المجتمعون، وجلهم من المعاهد العاملة في الوطن العربي والضفة الشمالية من المتوسط في بيانهم الختامي، التزامهم العمل لـ"تحديث مؤسسات الدولة وتنمية مواردها البشرية"، مؤكدين عزمهم على "المساهمة في الجهود الرامية إلى تطوير إدارة حكومية قائمة على مبدأ الجدارة وتكافؤ الفرص والتنوع" في المنطقة العربية، في ظل التحديات التي تهدد مستقبل الدول ومفهوم الحكم والحوكمة في المنطقة."

وشارك رؤساء المراكز الأعضاء ومديروها، إضافة إلى ممثلي الجهات الإقليمية والدولة الشريكة، في الاجتماع الذي عقد في حضور ممثلين عن المديرية العامة لشؤون الادارة والخدمة المدنية في فرنسا، وشركاء فرنسيين آخرين اضافة الى ممثلين عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت والمنظمة العربية للتنمية الادارية arado التابعة لجامعة الدول العربية.

وعرض اجتماع الجمعية العمومية لإنجازات الشبكة فمنذ تأسيسها قبل عشرة أعوام، ثم شرح عدد من

الخبراء الدوليين خلاصات الدراسة التقييمية للشبكة التي كانوا مكلفين إجراءها. وتم نقاش معمق حول مستقبل الشبكة وآفاق تعزيزها وتطور حكامتها وتكيفها مع المعطيات الإقليمية الجديدة .

وأكد المجتمعون في البيان الختامي الذي سمي "اعلان باريس" أن "الأهداف التي تجمع مؤسساتهم تتمثل في تعزيز الحوكمة والتنمية المؤسسية وتحديث الدولة وتجديد روح الخدمة المدنية"، مشددين على أهمية دور هذه المؤسسات "في تحديث القطاع العام وفي تطوير الثروة البشرية وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠". واعتبروا أن الشبكة "أداة أساسية" لتحقيق أهداف مؤسساتهم ولتبادل الخبرات في ما بينها "ولتسهيل بناء الشراكات بين بلدان الجنوب ومع الشركاء والمنظمات الإقليمية والدولية."

وتعهد المجتمعون "الحفاظ على إنجازات الشبكة لغاية اليوم، من منشورات ومعارف ومعلومات واتفاقيات ومبادرات وغيرها، وضرورة استثمار هذا الجهد بأفضل طريقة ممكنة"، مثمنين "الجهود المبذولة" من قبل الأمانة العامة للشبكة التي يتولاها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في لبنان، وأبدوا تطلعهم"إلى وضع إطار قانوني للشبكة وتأمين المبادرات التي تضمن استمراريتها في إطار تنظيمي يتسم بالحداثة والمرونة والانفتاح."

كذلك التزم المجتمعون "تفعيل مواقع المؤسسات الأعضاء "كبيوت علم وخبرة في القطاع العام"، و"إعطاء الأولوية لتحديث مؤسسات الدولة وتنمية مواردها البشرية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ويتماشى مع التحولات الرقمية". وأعلنوا عزمهم على "تعزيز دور الشبكة في مجالات المشورة والمساندة التقنية في القطاع العام لاسيما في ما يتعلق بتوفير الخبراء والمناهج التدريبية والتجارب الجيدة" وكذلك "المساهمة في الجهود الرامية إلى تطوير إدارة حكومية قائمة على مبدأ الجدارة وتكافؤ الفرص والتنوع"، آملين في "توثيق وتعميم التجارب الجيدة من التعاون بين المؤسسات الأعضاء والشركاء". ودعوا "الشركاء الاقليميين الدوليين والمنظمات الدولية والجهات المانحة إلى الاستمرار في التعاون مع الشبكة لتحقيق أهدافها ."

وقرر المجتمعون "تأليف فريق عمل مصغر من اعضاء الشبكة كلف وضع خطة عمل للمرحلة المقبلة في مهلة لا تتعدى خمسة اشهر، تكون مبنية على خلاصات تقرير الخبراء وتقارير الامانة العامة، على ان تتضمن هذه الخطة تصورا للاطار القانوني والتنظيمي للشبكة واولويات عملها وكذلك علاقاتها مع المبادرات الاخرى في المنطقة والوسائل الايلة إلى تعزيز وتنويع مصادر تمويلها. وتعرض خطة العمل على الجمعية العمومية الاستثنائية لمناقشتها والمصادقة عليها قبل نهاية شهر حزيران ٢٠١٧ ."

وتجدر الإشارة إلى أن شبكة "غيفت-مينا" هي عبارة عن منتدى غير رسمي تجتمع في إطاره مراكز الإدارة العامة ومعاهدها المتخصصة في تدريب الموظفين الحكوميين والمسؤولين عن إدارة الموارد البشريّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

وتضم الشبكة بعد عشر سنوات على إطلاقها ٦٣ عضوا من المراكز التدريبية المتخصصة العاملة في ٢٠ دولة عربية .

http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/248963/

مراكز التدريب الحكومية في الشرق الأوسط تصدر "إعلان باريس":
لإدارة عامـة عربية قائمة علـى الجدارة وتكافؤ الفرص والتنوّع

المركزية- التأمت في باريس أمس الجمعية العمومية لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (غيفت - مينا)، التي يتولى لبنان أمانة سرّها التنفيذية ممثلاً بمعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي. وأعلن المجتمعون، وجلّهم من المعاهد العاملة في الوطن العربي والضفة الشمالية من المتوسط في بيانهم الختامي، التزامهم العمل على "تحديث مؤسسات الدولة وتنمية مواردها البشرية"، مؤكدين عزمهم على "المساهمة في الجهود الرامية إلى تطوير إدارة حكومية قائمة على مبدأ الجدارة وتكافؤ الفرص والتنوّع" في المنطقة العربية، في ظل التحديات التي تهدّد مستقبل الدول ومفهوم الحكم والحوكمة في المنطقة."

وشارك رؤساء المراكز الأعضاء ومديروها، إضافة إلى ممثلي الجهات الإقليمية والدولية الشريكة، في الاجتماع الذي عُقِدَ في حضور ممثلين عن المديرية العامة لشؤون الادارة والخدمة المدنية في فرنسا، وشركاء فرنسيين آخرين إضافة إلى ممثلين عن المعهد العربي للتخطيط في الكويت والمنظمة العربية للتنمية الادارية arado التابعة لجامعة الدول العربية.

وعَرَضَ اجتماع الجمعية العمومية لإنجازات الشبكة منذ تأسيسها قبل عشرة أعوام، ثم شرح عدد من الخبراء الدوليين خلاصات الدراسة التقييمية للشبكة التي كانوا مكلّفين إجراءها. وجرى نقاش معمق حول مستقبل الشبكة وآفاق تعزيزها وتكيّفها مع المعطيات الإقليمية الجديدة .

وأكد المجتمعون في البيان الختامي الذي سمّي "إعلان باريس" أن الأهداف التي تجمع مؤسساتهم تتمثل في "تعزيز الحوكمة والتنمية المؤسسية وتحديث الدولة وتجديد روح الخدمة المدنية"، مشددين على أهمية دور هذه المؤسسات "في تحديث القطاع العام وفي تطوير الثروة البشرية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠". واعتبروا أن الشبكة "أداة أساسية" لتحقيق أهداف مؤسساتهم ولتبادل الخبرات في ما بينها "ولتسهيل بناء الشراكات بين بلدان الجنوب ومع الشركاء والمنظمات الإقليمية والدولية."

وتعهّدوا "الحفاظ على إنجازات الشبكة لغاية اليوم، من منشورات ومعارف ومعلومات واتفاقات ومبادرات وغيرها، وضرورة استثمار هذا الجهد بأفضل طريقة ممكنة"، مثمّنين "الجهود المبذولة" من قبل الأمانة العامة للشبكة التي يتولاها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في لبنان"، وأبدوا تطلّعهم "إلى وضع إطار قانوني للشبكة وتأمين المبادرات التي تضمن استمراريتها في إطار تنظيمي يتسّم بالحداثة والمرونة والإنفتاح."

كذلك التزم المجتمعون "تفعيل مواقع المؤسسات الأعضاء كبيوت علم وخبرة في القطاع العام، وإعطاء الأولوية لتحديث مؤسسات الدولة وتنمية مواردها البشرية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ويتماشى مع التحوّلات الرقمية". وأعلنوا عزمهم على "تعزيز دور الشبكة في مجالات المشورة والمساندة التقنية في القطاع العام خصوصاً ما يتعلّق بتوفير الخبراء والمناهج التدريبية والتجارب الجيّدة، وكذلك المساهمة في الجهود الرامية إلى تطوير إدارة حكومية قائمة على مبدأ الجدارة وتكافؤ الفرص والتنوّع"، آملين في "توثيق وتعميم التجارب الجيدة من التعاون بين المؤسسات الأعضاء والشركاء". وَدَعَوا "الشركاء الإقليميين الدوليين والمنظمات الدولية والجهات المانحة إلى الاستمرار في التعاون مع الشبكة لتحقيق أهدافها."

وقرر المجتمعون تأليف فريق عمل مصغر من أعضاء الشبكة كُلِف وضع خطة عمل للمرحلة المقبلة في مهلة لا تتعدى خمسة اشهر، تكون مبنية على خلاصات تقرير الخبراء وتقارير الأمانة العامة، على ان تتضمن هذه الخطة تصوّراً للإطار القانوني والتنظيمي للشبكة وأولويات عملها، وكذلك علاقاتها مع المبادرات الأخرى في المنطقة والوسائل الآيلة إلى تعزيز وتنويع مصادر تمويلها. وتُعرض خطة العمل على الجمعية العمومية الاستثنائية لمناقشتها والمصادقة عليها قبل نهاية حزيران ٢٠١٧.

وتجدر الإشارة إلى أن شبكة "غيفت - مينا" هي عبارة عن منتدى غير رسمي تجتمع في إطاره مراكز الإدارة العامة ومعاهدها المتخصصة في تدريب الموظفين الحكوميين والمسؤولين عن إدارة الموارد البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتضمّ الشبكة بعد عشر سنوات على إطلاقها ٦٣ عضواً من المراكز التدريبية المتخصّصة العاملة في ٢٠ دولة عربية.
http://www.almarkazia.com/Economics/Article?ID=138869